كلية التجارة

قسم الاقتصاد

بحث للحصول على درجة الماجستير بعنوان

إنعكاسات مشكلة الديون المتعثرة فى مصر على التنمية الاقتصادية

خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٠٥)

The reflection of Problem Non Perfor ming Loans In Egypt on the Economic Development (1990-2005)

إعداد

نجوى رزق محمد

للحصول على درجة الماجستير فى الأقتصاد

تحت إشراف

أ٠د أحمد مندور

أستاذ الأقتصاد

كلية التجارة – جامعة عين شمس

٢٠١٠

الموضــوع
المقدمـة
الفصل الأول : بعض المفاهيم الأساسية :
المبحث الأول : ماهية مظاهر التعثر .
المبحث الثانى : مراحل التعثر .
الفصل الثانى : أسباب التعثر :
المبحث الأول : اسباب ترجع إلى العميل المقترض .
المبحث الثانى : أسباب ترجع إلى البنك المقرض .
المبحث الثالث : أسباب ترجع إلى الظروف المحيطة .
المبحث الرابع : أسباب تعود إلى ظروف خارجة عن إرادة كلاً من العميل والبنك .
الفصل الثالث : آثار الديون المتعثرة :
المبحث الأول : آثار الديون المتعثرة على الاقتصاد القومى .
المبحث الثانى : آثار الديون المتعثرة على البنوك .
المبحث الثالث : آثار الديون المتعثرة على مصادر الأموال وإستخداماتها فى البنوك التجارية .
الفصل الرابع : مشكلة الديون المتعثرة فى مصر :
المبحث الأول : الأسباب الرئيسية لمشكلة التعثر فى مصر .
المبحث الثانى : أساليب معالجة الديون المتعثرة .
المبحث الثالث : تصور علاج لمشكلة الديون المتعثرة .
المبحث الرابع : علاج الديون المتعثرة فى مصر .
النتائج والتوصيات :

مقدمـة :

يعتبر نشاط الإقراض أحد جناحى عملية الوساطة المالية التى تمارسها البنوك بين مودعى الأموال والمقترضين لها ، وترتبط ربحية البنوك بدرجة كبيرة بجودة محفظة أصولها وبصفة خاصة محفظة القروض والسلفيات التى تتاثر بمجموعة من المخاطر أهمها مخاطر عدم السداد ، أو بمعنى آخر تعثر القروض التى تمنحها البنوك لعملائها، بيد أن هذه المخاطر يجب أن تكون محسوبة وضمن المعايير الآمنة .

وقد عنى الجهاز المصرفى بوضع معايير وقواعد مستقرة لضمان سلامة وجودة الإئتمان ومتابعته وكذا الشروط الواجب توافرها فى الضمانات المقدمة ، وعلى المستوى الدولى قامت لجنة بازل بإصدار معايير تحديد ملاءة رأس المال للبنوك بهدف تحقيق سلامة مراكزها المالية وحماية حقوق المودعين والمساهمين والحد من المخاطر التى يمكن أن تتعرض لها البنوك عند توظيف مواردها ، حيث ترتبط متطلبات ملاءة راس المال البنك – وفقاً لتوصيات لجنة بازل الصادرة فى عام ١٩٨٨ وتعديلاتها الصادرة فى عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٥ – بالمخاطر التى تتعرض لها أصول البنك ومن ضمنها المخاطر الإئتمانية .

ومع ذلك ، يظل تعثر العملاء المقترضين فى سداد ديونهم مشكلة هامة تواجة البنوك التى تقوم بدورها بإقتطاع جزء هام من غيراداتها فى صورة مخصصات لمواجهة تعثر الديون المصرفية وذلك دراً لهذه المخاطر وحفاظاً على أموال المودعين .

والواقع أن مشكلة تعثر الديون المصرفية لاتحدث فجأة وإنما هناك مقدمات تدفع إليها ومؤشرات تسبق حدوثها ، وقد تكون مؤشرات التعثر موجودة عند إتخاذ القرار بمنح الإئتمان ، وقد تكون موجودة بعد منح الإئتمان ، ويؤدى عدم الإنتباه إلى هذه المؤشرات وعدم الإلتفات لها إلى ضياع القروض الممنوحة وملحقاتها من عوائد وعمولات إذا لم يتم تدارك الأمر فى الوقت المناسب ، وإذا

كان حجم الديون المتعثرة كبيراً بالنسبة لمحفظة القروض ، فيؤدى إلى سلسلة لاتنتهى من الآثار السلبية التى تقع على البنك المقرض وعلى الاقتصاد القومى .

وتحاول هذه الورقة إلقاء الضوء على كيفية تعثر الديون المصرفية من خلال رصد المؤشرات التى تسبق عادة حدوث التعثر ، مع الإشارة إلى مراحل التعثر وأسبابه ، كما تتعرض لآثار تعثر الديون المصرفية على الاقتصاد القومى وعلى البنوك ، وكيفية معالجة مشكلة تعثر الديون سواء من خلال مساندة العميل المتعثر وترتيب تسوية معه لهذا الدين المتعثر إذا ما كان.

الواقع أن مشكلة الديون المتعثرة تعتبر من أهم وأخطر المشاكل التى واجهت الجهاز المصرفى والمشروعات العامة والخاصة سواء على المستوى المحلى أو الدولى : ذلك أن الديون المتعثرة معناها تجميد نسبة من أموال البنوك نتيجة لعدم قدرة أو إمتناع العملاء عن سداد الأقساط والفوائد المستحقة مما يؤدى إلى تعرض الجهاز المصرفى (البنوك) لخسائر كبيرة تتمثل فى ضياع عائد الفرصة البديلة لاستثمار تلك الأموال فى مجالات أكثر ربحية وتحقيق البنوك لخسائر حقيقية تتمثل فى صياع القرض وفوائده حيث غالبا ما تكون الضمانات المالية وحدودة وغير ملائمة لقيمة القرض ملا تستطيع البنوك تسييلها لسداد الدين كما قد تكون الضمانات شخصية وليست مادية .

كما أن تجميد الديون المتعثرة معناه تخفيض معدل دوران أموال البنوك مما يؤدى إلى انخفاض القدرة التشغيلية لموارد البنوك ومن ثم انخفاض ربحيتها بالإضافة إلى آثارها السلبية على الجهاز الإنتاجى والاقتصاد القومى .

والحقيقة أن دراسة وتحليل مشكلة الديون المتعثرة قد زادت أهميتها على المستوى المحلى والعالمى منذ عام ١٩٨٨ عقب صدور مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية فى يوليو ١٩٨٨ والخاصة باقتراح معدل موحد لكفاية رأس

المال بالبنوك أما على المستوى المحلى فقد أصدر البنك المركزى تعليماته للبنوك بضرورة دعم وتعزيز قواعد وإجراءات حماية الجهاز المصرفى فى البنوك لمواجهة الأزمات المصرفية بالنسبة لمعيار كفاية راس المال طبقا لمقررات بازل حيث أصدر أسس موحدة لتصنيف الأصول ونسبة المخصصات والاحتياطات .

كما أن حجم الديون المتعثرة قد ارتفع بدرجة كبيرة وبنسب لا يستهان بها سواء كنسبة من حجم الناتج المحلى الإجمالى أو من حجم القروض والإئتمان الممنوح من البنوك فمثلا بلغت نسبة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفى السودانى ٢٥% من حجم التمويل القائم .

أما فى مصر فتلك النسبة فى تزايد مستمر . ذلك أن نسبة مخصصات القروض المشكوك فى تحصيلها بلغت ١١,٣% من حجم الإئتمان فى حين أن النسب الدولية الآمنة حوالى ٥ % فقط ومن ثم هناك معدلات التعثر المقبول عالميا ، كما أن معالجة مشكلة الديون المتعثرة من أهم محاور إعادة هيكلة الجهاز المصرفى على المستوى العالمى .

ويحاول هذا البحث دراسة وتحليل مشكلة الديون المتعثرة سواء للقطاع الخاص أو العام تجاه الجهاز المصرفى وآثارها على كلا من البنوك والاقتصاد القومى بهدف الوصول إلى مجموعة من الأساليب والمقترحات العلمية الواقعية لمعالجة تلك المشكلة .

ذلك أن معالجة مشكلة التعثر المصرفى والديون المتعثرة من الموضوعات الشائكة التى تتطلب درجة كبيرة من الخبرة الإئتمانية لإيجاد الإجراءات الملائمة لكل حالة مع الأخذ فى الاعتبار عدم ضياع أموال البنوك .

مشكلة البحث :

يلعب الجهاز المصرفى دور مهم وفعال فى النشاط الاقتصادى من خلال حشد وتعبئة المدخرات الوطنية والأجنبية ثم توجيه تلك الأموال للإستثمار فى

أوجه النشاط الاقتصادى وقطاعات الاقتصاد القومى بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية .

ومن ثم فالجهاز المصرفى من أهم الأدوات الأساسية فى تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية سواء من خلال قيامه بمنح القروض لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة أو قيامه بتأسيس المشروعات والشركات المختلفة ، أو المساهمة فى رؤوس أموالها ومن ثم تمثل عملية منح الإئتمان المصرفى النشاط الأساسى للبنوك كما أنها المصدر الرئيسى لأرباح وإيرادات البنوك ومن ثم فإن نقص تلك القروض لعدم السداد له آثار سلبية على سرعة دوران أموال البنوك المستثمرة وأرباحها المحققة وآثارها السلبية على كل من الجهاز المصرفى والاقتصاد القومى .

وحيث أن هناك زيادة مستمرة فى نسبة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفى مما يؤدى إلى تجميد نسبة كبيرة من أموال البنوك مما يحد من قدرتها على تمويل عملية التنمية الاقتصادية ومن ثم انخفاض معدلاتها .

كما أن التعثر المصرفى يعتبر ظاهرة ديناميكية أى متغيرة مع الزمن ففى الوقت الذى يتم فيه تسوية أو سداد بعض المتعثرين يظهر متعثرين جدد بالإضافة إلى أن التأخر فى السداد نتيجة للتعثر المصرفى له آثار سلبية على حجم المديونية نتيجة لتراكم الفوائد على الأصل مما يؤدى إلى كبر حجم الديون المتعثرة .

أما بالنسبة لأسباب نشأة الديون المتعثرة فى مصر فقد اتسمت فترة الثمانينات والتسعينات بإقامة مشروعات كثيرة خلال فترة زمنية محددة مما أدى إلى حدوث حالة من الرواج الاقتصادى حتى عام ١٩٩٧ حيث عانى الاقتصاد القومى من الركود النسبى فى معظم أوجه النشاط الاقتصادى .

ومن ثم لعبت سياسة الانفتاح الاقتصادى منذ منتصف السبعينات والتساهل فى منح الإئتمان خلال التمانينات والتسعينات لبعض المستثمرين بدون ضمانات حقيقية دوراً كبيراً فى زيادة مشكلة الديون المتعثرة ، إلا أن

مشكلة الديون المتعثرة ترجع للكثير من السلبيات الموجودة بالجهاز المصرفى والمتمثلة فى :

عدم وجود دراسات لتلك الظاهرة ، وعدم أخذ البنوك بالأسس العلمية السليمة عند منح الإئتمان (القروض والتسهيلات الإئتمانية) مما ساهم فى زيادة حدة مشكلة الديون المتعثرة بالجهاز المصرفى حيث تم منح الإئتمان بناء على الضمانات الشخصية من العميل أو الكفيل دون القيام بإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع أو للقروض أو الغرض منه ومتابعة عملية السحب ومعرفة مصادر السداد .

ولا شك أن عملية الإئتمان المصرفى يكتنفها العديد من المخاطر إلا أن الجهاز المصرفى يجب أن تكون لديه الإمكانات والآليات للإنذاز المبكر والتنيؤ بعملية التعثر وتحديد مخاطر القروض وإدارتها والسيطرة عليها والحد من تلك المخاطر وتخفيض آثارها إلى أدنى مستوى وذلك من خلال إجراء دراسات الجدوى للمشروعات والقروض التى يتم منحها وتنويع الإئتمان الممنوح ومتابعته وجعل الإئتمان غير المحسوب عند أدنى مستوى وضرورة الحصول على الضمانات الكافية والملائمة لكل فرصة .

والحقيقة أن معالجة مشكلة الديون المتعثرة تختلف من دولة إلى أخرى كما أنها تختلف داخل الدولة الواحدة من بنك إلى آخر ومن ثم فقد اتبعت الدول المختلفة أساليب وإجراءات مختلف ومتنوعة لمعالجة تلك المشكلة مع ضرورة الأخذ فى الإعتبار عند علاجها التعرف على أسباب تفاقم مشكلة الديون المتعثرة ، المناخ الاقتصادى ووضع الاقتصاد القومى بصفة عامة ووضع الجهاز الإنتاجى والعملاء بصفة خاصة .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة فى أن هناك زيادة مستمرة فى حجم الديون المتعثرة ومن ثم المخصصات والاحتياطات اللازمة لمواجهتها مما كا له آثار سلبية على أداء الجهاز المصرفى فوظيفته فى تمويل عملية التنمية الاقتصادية فى الوقت الحاضر وفى المستقبل وآثاره السلبية على الجهاز المصرفى ومعدلات التنمية والاقتصاد القومى ككل ، وبالإضافة إلى أن هذا الموضوع لم يحظ بالدراسة والتحليل الكافى والملائم لأهميته وآثاره حتى الأن كما أن معالجة تلك المشكلة ستكون لها آثار إيجابية على كل من الجهاز المصرفى والاقتصاد القومى ككل .

حيث توضح الدراسة مشكلة الديون المتعثرة من حيث الآثار السلبية ، على كلا من الجهاز المصرفى والجهاز الإنتاجى والاقتصاد القومى بصفة عامة.

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة فى الآتى :

١- عرض وتحليل لمفاهيم وأسباب ومراحل التعثر المصرفى .

٢- دراسة وتحليل الآثار المختلفة للتعثر المصرفى على كل من المتغيرات الاقتصادية والجهاز المصرفى والاقتصاد القومى .

٣- دراسة وتحليل أساليب معالجة الديون المتعثرة محليا ودوليا .

٤- دراسة وتحليل مشكلة الديون المتعثرة فى مصر .

فروض الدراسة :

تتمثل فروض البحث فى الآتى :

١- يؤدى نمو مشكلة الديون المتعثرة إلى التأثير على انخفاض حجم ومعدلات الإئتمان فى مصر .

٢- تؤدى مشكلة الديون المتعثرة إلى انخفاض حجم ومعدلات القوة الإيرادية للأموال المستثمرة .

٣- ثمة حلول لمشكلة الديون المتعثرة يمكن أن تفسح المجال أمام سيولة أكبر فى الاقتصاد وانطلاقة أكبر للنشاط الاقتصادى والتنمية الاقتصادية.

٤- التأخر فى علاج هذه المشكلة تكون له آثار سلبية على التنمية الاقتصادية غير المرغوب فيها .

الفصل الأول

الفصل الأول

إطار عام للتعثر المالى

تعد البنوك أداة هامة ورئيسية فى تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية ، سواء من خلال قيامها بعمليات الإقراض التى توفر التمويل للأنشطة الإقتصادية ، أو قيامها بتأسيس المشروعات المختلفة أو المساهمة فى رؤوس أموالها ، وتمثل عمليات منح القروض النشاط الرئيسى والأساسى من أنشطة البنوك ، كما تمثل أيضاً مصدراً رئيسياً من مصادر إيراداتها ، ومن هنا تبدو خطورة تعرض القروض التى تمنحها البنوك للتعثر ، وهو ما ينعكس سلبياً على سرعة دوران أموالها المستثمرة والعوائد المحققة منها ، وبالتالى التأثير سلبياً على أنشطة البنوك بصفة عامة ، وعلى نشاط الإقراض بصفة خاصة .

ومع التسليم بتنوع وتشعب المخاطر التى تنطوى عليها عملية الإقراض ، إلا أنه ينبغى على البنوك أن تبذل عنايتها وحرصها بهدف تحديد تلك المخاطر بالنسبة لكل قرض على حدة ، والعمل على إدارتها والسيطرة عليها ، ومحاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان ، وذلك عن طريق دعم أنظمة العمل لديها التى تستهدف سلامة الدراسات الإئتمانية وتنويع الإئتمان الممنوح ومتابعته ، والحد من التوسع الإئتمانى غير المحسوب وإقتسام المخاطر مع الغير ، والحصول على الضمانات الكافية والمناسبة والتأمين عليهأ [١] .

وتمثل الديون المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك حيث تؤدى إلى تجميد جزء هام من مواردها نتيجة عدم قدرة العملاء المقترضين على سداد أقساطها وعوائدها وعمولاتها ، ومن ثم تعريض البنك المانح لخسائر تتجاوز عائد الفرصة البديلة للإستثمار إلى تحقيقه لخسائر حقيقية تتمثل فى هلاك هذه القروض وملحقاتها ، إذا لم تكن هناك ضمانات مادية مناسبة وكافية ، ويمكن تسييلها والحصول على قيمتها فى الوقت المناسب لسداد القرض الممنوح من البنك للعميل المقترض المتعثر فى السداد ، فضلا عما يسببه تخفيض معدل دوران

١- د . إبراهيم مختار " التمويل المصرفى – منهاج لاتخاذ القرارات " دار وهدان للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

الأموال لدى البنك من تخفيض المقدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أراحه وزيادة خسائرة[1] ، مما يؤثر بالسلب على الإقتصاد القومى ككل .

ولقد برزت فى السنوات القليلة الماضية قضية تعثر الديون المصرفية لتنبئ عن نفسها ، وحسبنا وما شهدته ساحات القضاء أو ما تناولته الصحف من حالات وقضايا خاصة بالإئتمان كانت حديث الرأى العام ، فضلا عن هروب بعض رجال الأعمال المقترضين من بنوك إثر تعثرهم فى السداد ، وهو الأمر الذى كان له دوى هائل فى السوق المصرفى .

ولم يكن تعثر الديون المصرفية – ولن يكون – وليد اللحظة ، كما أنه لم ولن يحدث فجأة وإنما هو محصلة لمراحل متتابعة تقوم كل منها على أسباب أدت إلى حدوث مجموعة من النتائج غير المرغوبة ، ولها مؤشرات تنذر بحدوثها وتعبر عن وجود خطر يكمن فى ثناياها .

والواقع أن البنك المانح لقروض متعثرة كان فى حل من وصول قروضه إلى مرحلة التعثر إذا كانت لديه دراسات إئتمانية جيدة ، ومتابعة فعالة للقروض الممنوحة منه لعملائه ، ورصد لمظاهر التعثر حال حدوثها ، ومتابعة المراحل التى يمر بها العميل المقترض قبل أن يصل إلى المرحلة التى يكون فيها متعثراً ، ومن المهم قبل أن نتناول هذه المظاهر والمراحل والأسباب التى أدت إليها أن نتناول بعض المفاهيم الأساسية التى تتعرض لتعثر القروض المصرفية ، وإعتبار أن تحديد مفهوم الظاهرة يعد الخطوة الأولى نحو علاجها .

<u>وينقسم هذا الفصل إلى بحثين :</u>

المبحث الأول : ماهية ومظاهر التعثر .

المبحث الثانى : مراحل التعثر .

المبحث الأول
ماهية ومظاهر التعثر

١- د . محسن أحمد خضيرى " <u>الإئتمان المصرفى : منهج متكامل فى التحليل والبحث والإئتمانى</u> " مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

من المعلوم أن القروض أو التسهيلات الإئتمانية حيث لو منحت طبقا للأسس المصرفية السليمة فإنها تنطوى على مخاطر احتمال ألا يتم سدادها نتيجة لأسباب مختلفة قد تكون ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثر على المدينين وتلك المخاطر ليس فى استطاعة البنك تجنبها إلا أنها يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند منح الإئتمان ومن ثم فمن المعلوم أن الإئتمان يتضمن دائما نسبة من المخاطر .

أ و لا : **المفاهيم المختلفة للتعثر المصرفى** (١)

وهناك التعثر بالمفهوم الاقتصادى والتعثر بالمفهوم المصرفى :

١- التعثر هوعبارة عن افتعال التعثر بهدف تحقيق منافع أو مصالح خاصة بأصحاب المؤسسة أو المستثمرين فى نشاط ما للاستفادة من ظروف عامة سائدة أو بموقف تفاوضى دائر بهدف تخفيض حجم الدين القائم لجهة ما سواء بنك أو شركة والاستفادة بالوفورات المحققة المتمثلة فى تخفيض حجم الدين الممكن سداده .

٢- التعثر بالمفهوم الاقتصادى :

وهو عبارة عن إرتباك مالى يصيب الشركة أو العميل المدين بحيث تتوقف عن حركة أدائها المنتظمة فى سداد ديونها للبنوك الدائنة بغض النظر عما إذا كانت الأسباب عامة أم خاصة وهذا المفهوم يعنى خروج الأسباب كلية عن نطاق التعمد وإنما فقط وصول الأموال إلى ما صارت إليه رغم بذل الجهود الممكنة لتجنبها وبغض النظر عن جودة تلك المحاولات من عدمه ومن القائم بها أو هى تلك المشروعات التى لا تكفى إيراداتها تغطيه نفقاتها المستحقة رغم زيادة أموالها عن خصومها أى معاناته من مشكلة السيولة خلال الأجل القصير أو الطويل .

٣- المفهوم المصرفى للتعثر :

وهو عبارة عن محاولة العميل أو المدين صناعة أو خلق ظروف إقناعية مفتعلة تساعده فى إدارة مفاوضات إقناعية ناجحة مع البنوك الدائنة بهدف تخفيض حجم الدين وتحقيق أقصى إستفادة ممكنة بتخفيض ما عليه من ديون قائمة أو مستحقة والحصول على موافقة الدائن بذلك وقد حدث ذلك بالفعل من بعض

---

(١) محمد الباز ، الإصلاح المصرفى ، ملحق بنوك اليوم- جريدة العالم اليوم .

المستثمرين حيث اتخذوا مشكلة الديون المتعثرة مع البنوك للحصول على مكاشب لشركاتهم بتحديد حجم الدين الواجب الأداء .

٤- أما الديون المتعثرة من وجهة النظر المصرفية :

فهى الديون التى لا تدر عائداً أى ديون لا يتم إضافة عوائدها إلى إيرادات البنك وإنما تجنب فى حساب مستقل بعد دراسة وتحليل الدين ومقومات وأمكانات المشروع وإعتباره دين غيرمنتظم وتكوين مخصصات واحتياطات له .

٥- ما هو الفرق بين التعثر والتعاثر :

هذا هو دور رجال البنوك ذوى الكفاءة العالية فى ظل مناخ معرفى ومصرفى تتوافر فيه الخبرة المحلية والخارجية التى تمكنهم من الفرز المنطقى والتصنيف السليم لحالات التعثر الطبيعية وحالات التعاثر المفتعلة .

٦- ماهية جدولة الدين :

معناها اعتراف المدين بكامل الدين القائم عليه فى وقت معين وقيامه بإعادة صياغة أسلوب السداد بأحد الأساليب التالية :

قيمة الدين- دورية السداد- مساحة الأداء الزمنى أى قيام الدائن بعرض أسلوب أو جدول للسداد يتضمن ما يمكنه سداده خلال فترة زمنية معينة تتلائم مع ظروف تحقيقه للدخل .

٧- تسوية الدين :

ومعناها إجراء مفاوضات بين كل من الدائنين والمدين بهدف تمكين المدين من سداد الدين طبقا لاتفاق جديد يتضمن ما تم الاتفاق عليه فى برنامج الجدولة مع إمكانية التفاوض على رقم الدين القائم وتخفيضه سواء من خلال تخفيض نسبة من الفوائد الهامشية أو إعفاء المدين من نسبة من خدمة الدين المتمثلة فى الفوائد والمصروفات والعمولات وفى بعض الحالات يتم الاتفاق على إهدار ليس فقط نسبة من خدمة الدين وإنما كامل خدمة الدين بالإضافة إلى جزء من أصل الدين .

٨- أما بالنسبة للعسر المالى :

معناه عدم قدرة العميل أو الشركة على الوفاء بالتزاماته نحو الدائنين والعسر المالى قد يكون عسراً فنياً أو عسراً قانونياً .

٩- "العسر المالى بالمعنى الفنى" :

والعسر المالى[١] بالمعنى الفنى معناه عدم قدرة العميل أو الشركة على الوفاء بالتزاماته الجارية قصيرة الأجل ، ومن ثم فالعميل- الشركة تعتبر متعثرة عندما لا تستطيع توليد فائض نقدى من خلال ممارسة نشاطها الاقتصادى بالصورة التى تكفى لمقابلة التزاماتهمما يؤدى إلى انخفاض قدرته الذاتية على الوفاء بالتزاماته الجارية وتأمين حاجته سواء كانت مستلزمات الإنتاج والأجور والوفاء باقساط وفوائد القروض مما يؤدى إلى تدهور رأس المال وتوقف المشروع عن العمل .

١٠- العسر المالى بالمعنى القانونى [٢]:

فمعناه عدم قدرة المشروع على تغطية جميع التزاماته المستحقة أو عندما تكون قيمة الأصول أقل من قيمة التزاماته وآثاره السلبية على حقوق الملكية ومن ثم فالعسر المالى بالمعنى القانونى أن قيمة الأصول المملوكة للمشروع خسائر كبيرة تجعل المشروع مورد مالى ضعيف لا يستطيع العميل استرداده وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية مع الآخرين رغم قدرة المشروع على سداد بعض الالتزامات المتداولة قصيرة الأجل .

١١- الديون المتعثرة :

الديون المتعثرة هى تلك القروض والتسهيلات الإئتمانية بجميع أشكالها التى حصلت عليها الشركات أو العملاء ولم يتمكنوا من سدادها فى ميعاد استحقاقها ومن

---

(١) د٠ محسن أحمد خضيرى " الأئتمان المصرفى : منهج متكامل فى التحليل والبحث الأئتمان " مكتبة الآنجلو المصرية القاهرة ، ١٩٨٧، ص١٨ .

(٢) بنك مصر . مركز البحوث-أوراق بنك مصر البحثية-المعالجة المصرفية للديون المتعثرة-المسببات والآثار عدد ١٢ فبراير ٢٠٠٢ وأيضاً :

- د٠ محمد عثمان اسماعيل " أساسيات التمويل الإدارى واتخاذ قرارات الاستثمار " دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٨٥، ص٢٥